اليسار السوريّ: إخفاقُ الشيوعيّين وصعودُ الماركسيين

عمّار ديّوب ❖

ساهم انطلاقُ الثورة الشعبيّة في سوريا في بلورة مقاربةٍ واقعيّةٍ لأطياف الحركاتِ الماركسيّة فيها. فقد كان اليسارُ الماركسيُّ السوريّ موزّعًا في هيكليّاتٍ متعدّدةٍ، وَضعت الممارسةُ السياسيّةُ والتنوّعُ الحزبيّ الحدودَ الفاصلةَ بينها. ولئن كانت فترةُ الثمانينيّات من القرن الفائت بمثابة اختبارٍ لأغلب التيّارات السياسيّة، فإنّها أسفرتْ عن جمودٍ في المشهد السياسيّ السوريّ، وعن مراجعات سطحيّةٍ، وعقمٍ حزبيّ، بسبب القمع المطبق عليها، والملاحقات الأمنيّة التي طاولت الأحزابَ الراديكاليّة. وقد فكّ هذا الجمودُ التداعيات السياسيّة التي ترافقتْ مع وصول الأسد الابن إلى الحكم والانفراج السياسيّ الذي لم يَطل أمدُه. لكنْ لم تقدّمْ مرحلةُ الانفراج المُجهَضَة شيئًا يُذكر على مستوى المراجعات الإيديولوجيّة للتيّارات الفكريّة، أو المراجعات المنهجيّة والسلوكية للأحزاب السياسيّة (العلنيّة والسرّيّة). ثم جاءت الثورةُ السورية لتكشفَ الفاعليّةَ الحقيقيّة لتلك التيّارات والهيكليّات، عبر الفعلِ وردِّ الفعل الصادريْن عنها إزاء هذه الثورة، ليُعاد تصنيفُ اليسار السوريّ بشكلٍ جديدٍ، يمكن إجماله بما يأتي:

❖ كاتب سوريّ.

أ ـ الأحزاب الشيوعيّة الرسميّة وحلفاؤها الجدد. مالت الأحزابُ الشيوعيّة الرسميّة إلى تأييدِ السلطة منذ سبعينيّات القرن المنصرم، فتعاطت معها في وصفها سلطةً شعبيّةً ذاتَ موقفٍ وطنيّ من إسرائيل، وبوصفه قد قامت بخطواتٍ إيجابيّةٍ على صعيدِ الإصلاح الزراعيّ والتأميم وديمقراطيّةِ التعليم وفتح المشافي العامّة ..إلخ. ولكنْ، إنْ صحَّ ذلك وقتها، فإنّ السلطةَ الحاليّةَ غيّرت المسارَ السابقَ الذي اتّسم ببعده الاشتراكيّ، واتّجهتْ صوبَ ما أطلق عليه محمود عبد الفضيل «رأسماليّة المحاسيب،» وتحديدًا بعد تصفيةِ القطاع العامّ تصفيةً شبهَ كاملةٍ لصالح الخصخصة، وبعد استحواذ طبقةٍ مقرّبةٍ من النظام على مفاصل الاقتصادِ السوريّ. وعدا عن ذلك، فقد دأبت السلطةُ على إبقاءِ جبهة الجولان هادئةً. وتبرز المفارقةُ حين نعلم اصطفافَ هذه الأحزاب إلى جانب النظام الذي واجه بعنفٍ منقطعِ النظير ثورةَ المفقرين والمهمّشين المطالبين بوضعٍ اقتصاديٍّ أفضل وحريّاتٍ عامّة وبإرسال الجيش إلى الجولان المحتلّ لاستعادته بدلاً من الذهاب إلى المدن السوريّة.

أسقط هذا الموقفُ القناعَ عن وجه الأحزاب المذكورة، لتظهر خادمةً مصالحَ كبار قادتها التاريخيّين، المترفين بامتيازاتِ السلطة الأمنيّة الهزيلة، مثل حصص «الجبهة الوطنيّة التقدميّة» التي حافظتْ عليها في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة. أمّا كوادرها الباقون، الآخذون في التناقص، فمعظمُهم من الفئاتِ المغرّرِ بها باسم إيديولوجيا طوباويّةٍ ومصالحَ هزيلةٍ وعلاقاتٍ اجتماعيّةٍ مغلقةٍ تشكّلتْ في زمنٍ صدئ وقديم؛ وما استمراريّتُهم في أحزابهم، مع اندلاع الثورة، إلا تعبيرٌ عن تبعيّتهم الكليّة للقادةِ «العظام.»

تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ كتلة قدري جميل تَدخلُ ضمن الأحزاب الشيوعيّة الرسميّة، ولا تشذُّ عنها. ذلك لأنّ موقفَها من الثورة يصبُّ في بروباغاندا النظام نفسها: فهي تُقرّ بـ «الإصلاحات» عبْر الحقوق الدستوريّة في التظاهر السلميّ، والتعبير عن الرأي، والعملِ السياسيّ في إطار النظامِ الحاليّ، ومن ثَمّ تفكيكه ـ وهذا ما قالته قوى المعارضة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأكّدته في ربيع دمشق، ومع بدايةِ الثورة أيضًا، ولم يتحقّقْ شيءٌ منه. إنّ منطق قدري جميل، المشارك في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، هو أقربُ إلى منطق السلطة: فهما يقفان معًا ضدّ الثورة، ولكنّهما يقولان بـ «إصلاحاتٍ» تقوم بها السلطةُ وتشارك فيها كتلةُ قدري بالتزامن مع الحلّ الأمنيّ العسكريّ لكونه الحلَّ الوحيدَ لقتل الثورة.

أعادت الثورة تصنيفَ اليسار السوري من جديد، فلم يعد الخلافُ الإيديولوجي وحده هو المقياس بل أصبحت الممارسة السياسية كذلك

ب ـ «طريقُ التغيير» عقدتْ بعضُ التجمّعات الماركسيّة الصغيرة، مع كتلةِ قدري، تحالفًا يُدعى «طريق التغيير السلميّ في سورية» قبل انتخابات مجلس الشعب الأخيرة. انطلق التحالفُ من رؤيةِ قدري نفسِها إلى أسبابِ ما يحصل في سورية، وهي تنطلق من عقائدَ ثابتةٍ تقول: إنّ الإمبرياليّة هي وراء كلّ ما يجري في سورية... عبرَ الثورة! هكذا نخلصُ إلى أمرٍ مفادُه أنّ هؤلاء لا ينتمون إلى الثورة على الإطلاق، وأنّ حالهم كحالِ الكثير من القوى السياسيّة (هيئة التنسيق، وقيادة المجلس الوطنيّ) التي تحاول سرقةَ الثورة، أيْ قتلَها بمعنى من المعاني؛ علمًا أنّ كلَّ ما قامت به الدولُ الإمبرياليّةُ والعربيّةُ المتسلّطةُ من «دعمٍ» لفظيٍّ للثورة كان أسُّه الثورةَ المعمّدة بالدماءِ والأشلاء.

ج ـ حزب العمل. يمثّلُ حزبُ العمل الشيوعيّ حالةً مختلفةً عن الأحزاب السابقة. فهو حزبٌ راديكاليّ تاريخيًّا، تبنّى موقفًا متصلّبًا من النظام، ووصفَه بالديكتاتوريّة، وأكّدَ ضرورةَ التحوّل الديمقراطيّ. سُجِنَ أعضاؤه، أغلبُهم لفتراتٍ طويلةٍ، وتشظّى بعد العام ٢٠٠٠ بشكل خاصّ، لتظهرَ منه تيّاراتٌ سياسيّةٌ متباعدة، هي بمنزلةِ تلويناتٍ قديمةٍ فيه، أخذتْ شكلَها النهائيَّ في السجون. تتّسم هذه التيّارات بأنّها متناقضةٌ فيما بينها، في شؤون الحزب والنظام والاقتصاد والعالم والماركسيّة نفسها. كما تتّسمُ بتسييسِ كلّ شيء، الأمرُ الذي نجم عنه جنوحُ تيّاراته الليبراليّة إلى إسقاطِ القراءة الماركسيّة للواقع ولوضع الطبقاتِ المهمّشة لصالح موقفٍ سياسيٍّ متقادم من النظام بالمعنى السياسيّ والوطنيّ، لتكونَ النتيجةُ: سيادةَ رؤيةٍ تُشيد بالرأسماليّةِ عبر بوّابةِ القيم الليبراليّة والديمقراطيّة، بديلاً سياسيًّا من النظام القائم ومن الاشتراكيّة، وخروجَ الكثير ممّن خالف هذا التوجّهَ من صفوفِ الحزب.

هذا وقد ضمّن حزبُ العملِ موقفَه في موقفٍ «هيئة التنسيق الوطنيّةِ للتغيّر الديمقراطيّ،» أحد التشكيلات السياسيّة البارزة التي لا ترى في الثورةِ قوةً قادرةً على إسقاطِ النظام، وتتبنّى رؤيةً توفيقيّةً في زمنٍ ثوريٍّ، ألا وهي: تغييرُ النظام عبرَ الحلّ السياسيّ.

وباختصار: حزبُ العمل يضع في سلّم أولويّاته انتقالَ سوريا من نظامٍ ديكتاتوريٍّ إلى نظامٍ ديمقراطيّ (وموقفُه هذا عمرُه أكثر من عقدين)، مضحّيًا بالرؤية الماركسيّة التي ترى أنّ الكتلَ الأساسيّة القائمةَ بالثورة (وتطوّرتْ عبرها) هي الفئاتُ الأكثرُ إفقارًا في سوريا. ولذلك نستطيع القول: إنّ هذا الحزب قد تحوّلَ عن الثوريّةِ لصالح البحثِ عن أدوارٍ سياسيّة، وهو في ذلك يشبه الأحزابَ البرجوازيّةَ في فهمها للثورة والسياسةِ والتاريخ.

د ـ حزب الشعب. أمّا حزب الشعب، وريثُ الحزب الشيوعيّ السوريّ ـ المكتب السياسيّ، فيهتمُّ حصرًا بالديمقراطيّة، كحلٍّ سحريٍّ لكلِّ قضيّة، ولا يرى أنّ ما يحدثُ في سورية يتطلّبُ أكثرَ من ذلك. إنّه من أكثرِ الأحزاب ليبراليّةً، بل يمتلك في ما يخصّ القضيّةَ الوطنيّةَ والقوميّةَ رؤيةً سياسيّةً ضيّقةَ الأفق، يقولُ بسوريا كما هي حاليًّا؛ أيْ إنه لا يَطْرح رؤًى تناسب الظروفَ التي تمرّ بها، ولا يقدّم محاولاتٍ لتجنّب الأخطار المحْدقة بالثورة، بل يكتفي بالقول إنّ الفترة المقبلة ستُفرز آليّاتٍ ديمقراطيّةً تتلاءم معها وتكون كفيلةً بحلّ كلّ الإشكالات القائمة بما يتماشى ومنطقَ السوق.

إنّ حزب الشعب يرى أنّ مفتاحَ حلِّ كلِّ القضايا هو التحوّلُ الديمقراطيّ. وهو يقفُ بالضدِّ من كلِّ مَن يمتلكُ رؤيةً وطنيّةً وقوميّةً متناغمة، أيْ بالضدّ من كلِّ مَن يطرح في سياق الثورة رؤية لدولةٍ سوريّةٍ ذاتِ سيادةٍ وطنيّةٍ ورؤًى قوميّة. وهو يتجاهل أسبابَ الثورة الأساسيّة، الكامنةِ بالضبط في ما يَتوهّم أنّه الحلُّ؛ ونعني: «التحوّل الليبراليّ» الذي يعتقد بضرورته، والذي نعتبرُه السببَ في الثورات المتلاحقة.

لذا نرى أنه أصبح من الخطأ المنهجيّ تصنيفُ هذا الحزب ضمن دائرة اليسار السوريّ، لا الماركسيّ ولا غيره!

هـ ـ ائتلافات ماركسيّة ثوريّة. ظهرتْ تجمّعاتٌ يساريّةٌ منذ اللحظة الأولى لاشتعال الثورة، شكّلتْها مجموعةٌ من الأفراد أولاً، ثم تطوّرتْ لتصبح تجمّعاتٍ منضويةً في أُطرٍ تنظيميّةٍ موزّعةٍ في المدن. وقد اعتُبِرَتْ هذه التجمّعاتُ لونًا من تلوينات الثورة على الأرض، وتميّزتْ بفاعليّاتها في صفوف الثوّار، وجاءت مواقفُها على النقيض من مواقف التيّارات اليساريّةِ السابقةِ الذكر.

ينطلق هذا اليسار من رؤيةٍ مختلفةٍ إلى النظام السوريّ والثورةِ السوريّة. فهو يقول إنّ النظامَ القائمَ يتهاوى مُثقلاً بأزماته المتراكمة قبل الثورة، وسيسقطُ بحكم الأزماتِ المتعدّدةِ التي فجّرتْها الثورةُ: عبْر البلبلةِ التي تطول أجهزةَ الدولة، وعبْر العطالةِ المتأتيةِ عن توقّفِ شرائحَ لا يُستهان بها عن العمل. كما أنّه يَنظرُ إلى الثورة باعتبارها ثورةً شعبيّةً، ويرفض روايةَ «المؤامرة» كسببٍ في اندلاع الثورة أو التحكّم فيها. على العكس من هذا، يقدّم طرحًا يرى أنّ الإمبرياليّة العولميّة والدولَ العربيّةَ التسلطيّة ذاتُ مصلحةٍ حقيقيّةٍ في تشويه الثورةِ وإجهاضها في سورية؛ فعلى الرغم من تأييد هذه القوى المعلن للثورة، إلا أنّها تضمر محاولةً لتأديةِ دورٍ فيها من أجل ضمانِ مصالحها في سورية المستقبل.

إنّ اليسارَ الماركسيّ المولودَ من رحم الثورة، والممثّلَ في «ائتلافِ اليسار السوريّ،» و«تيّار اليسار الثوريّ،» و«تنسيقيّات» الشيوعيين، وبعض كوادرِ الشيوعيّين في جبل العرب، و«حركة رؤية للتغيير،» و«تجمّع اليسار الديمقراطيّ،» وغير ذلك من الأفراد والمجموعات، أعلن موقفًا واضحًا يَقْطع مع الرؤيةِ التاريخيّة والمعلنةِ للأحزاب الشيوعيّةِ الرسميّة، ويستندُ في فهمه لما يحصلُ في سورية إلى الماركسيّة كمنهجٍ فلسفيٍّ، وإلى قراءةِ الثورة باعتبارها ناتجةً من واقع الفقرِ والعوز الناجميْن عن سياساتِ الإفقار الليبراليّة التي تُعتبَرُ جزءًا من سياساتٍ إمبرياليّةٍ عولميّة. لذلك فقد حدّد دورَه مع الثورة، عبر الانخراطِ فيها، وعبر محاولةِ تقديم برنامجٍ سياسيٍّ متكاملٍ تَظْهر فيه رؤيتُه إلى شكل النظام السياسيّ القادم وإلى المسألة الوطنيّة والقوميّة. كما يقدّم رؤيتَه الاقتصاديّة من خلال نقدِ نمطِ الاقتصاد القائم، والسعي إلى إرساءِ دعائم اقتصادٍ يلبّي احتياجاتِ الشرائح المهمّشة.

يضع هذا اليسارُ مهمّةَ النقد الثوريّ من أولويّاته، ولاسيّما مع امتداد الثورة السوريّة، المترافقِ مع قمع النظام، ما قد يسفرُ عن انحرافاتٍ في مسار الثورة، ويجعل من النقدِ ضرورةً لتصويبِ أيِّ أخطاء محتملة، ولتقويم القصور الملموسِ في الأداءِ السياسيّ للتشكيلات السياسيّة المعارضة التي تحاول الاستئثارَ بتمثيل الثورة السوريّة.

أخذ الشكلُ العمليُّ للقوى اليساريّة الجديدة يسهمُ ميدانيًّا، وبالتعاون مع «التنسيقيات،» وهي المنتجُ السوريُّ السياسيُّ المتفرّدُ الذي يعبّرُ عن مشاركة فئاتٍ شبابيّةٍ متعلّمة . وقد جاء إسهامُه عبر المشاركة في مساعدة الثوّار، بما يلبّي احتياجاتِ الشعب المُفقَر، والمحاصرِ حصارًا شاملاً، بعد أن عمدت السلطةُ إلى تقطيع أوصالِ المدن والبلدات، ودكّها بالدبّابات. وقد عمل هذا اليسار أيضًا على تطوير آليّاتِ الدعم التي تسهم في استمرارِ الثورة، ومقاومةِ السلطة.

تكمنُ قيمةُ اليسار الماركسيّ، إذًا، في سعيه إلى صياغةِ برنامجٍ للثورة، والعمل على نقدها لتبقى ثورةً شعبيّةً وطنيّةً، والمساهمة مع التنسيقيّات الميدانيّة، وكلِّ القوى الفاعلة، لتشكيل قيادةٍ سياسيّةٍ تضبطُ ممارساتها بما يفضي إلى توسيعها وتطويرِها حتى سقوطِ النظام القائم، وتحقيقِ هدف الثورةِ في دولةٍ علمانيّةٍ ديموقراطيّة تهيمن عليها الفئاتُ المفقَرة وتستجيبُ لشروط التنميةِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والسياسيّة، بعيدًا عن كلِّ أشكال الاستئثارِ والاحتكار.

❖❖❖

تلك هي أشكالُ اليسار السوريّ الذي أعادت الثورةُ السوريّة تصنيفَه من جديد؛ فلم يعد الخلافُ الإيديولوجيُّ وحده هو المقياسَ بل أصبحت الممارسةُ السياسيّة كذلك. وربّما نجد أنّنا، بناءً على ما سبق عرضه، ميّالون إلى التشكيكِ في يساريّة الأشكال الثلاثةِ الأولى، لصالح أداءٍ متميّزٍ ومتجدّدٍ للشكل الأخير.

دمشق